أبحاث ودراسات تنتظر التطبيق

حماية ثروتنا السمكية من هنا يبدأ!!

من الصعب التعامل مع عالم البحار دون أن تكون الوسيلة في إكتشاف هذا العالم المليء بالأسرار والألغاز والدافع للحيرة هي الوسائل العلمية والابحاث والدراسات والإستفادة من الخيرات القادمة من البحار هذا امر يتعدى مسألة الحصول على الغذاء فهو بحسب المهتمين وسيلة للاستثمار الأفضل وطريق التنمية الإقتصادية الرابحة وعندما يتعلق الأمر ببلادنا فإن الدور يغدو خياراً ضرورياً وتصبح الابحاث السمكية ضرورة تستدعي إعطاءها القدر الذي تستحق إزاء ما تمتلكه اليمن من مقومات ومعطيات تبرهن على ان الثروة السمكية هي مفتاح النجاح.

في هذا التحقيق نسلط الضوء على ضرورة الابحاث السمكية وواقعها.

يعتقد الباحث في مركز ابحاث علوم البحار بالمكلا مبروك سعيد حنيش بأن القطاع السمكي في بلادنا من أهم القطاعات التي يجب ان يرتكز عليها إقتصادنا الوطني وإنطلاقاً من ذلك فإنه يشدد على الاستغلال لهذه الثروه وان يبنى على اسس علمية لأجل ديمومة الانتاج والحفاظ على مخازين الأسماك والاحياء البحرية الأخرى في وضعية جيدة..

تحقيق/ سعيد الجعفري

مكانة خاصة

تحتل المشاريع السمكية التي يتم تنفيذها مكانة خاصة لما للثروة السمكية من أهمية في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير العملة الصعبة من الصادرات السمكية وتلبية متطلبات الاسواق المحليه من الاسماك الطازجة والمجمدة.

ووفقاً د. عمر عوض صبيح مدير عام مشروع تطوير الأسماك الرابع فإن وزارة الثروة السمكية تعمل جاهدة على مواكبة التوسع الكبير الذي يشهده هذا القطاع الحيوي من خلال ماهو مناط بالوزارة من إختصاصات ومهام وذلك لاجل إستغلال الثروة السمكية إستغلالاً عقلانياً بهدف زيادة الإنتاج السمكي وتحسين طرق تحضيره وحفظه وخزنه وتسويقه وصولاً للمستهلك بأحدث الاساليب العلميه عبر المشاريع التي تنفذها الوزارة وتعمل الوزارة على معرفة وضعية وحالة الموارد السمكية ودراسة بيئتها وطبيعتها وسلوكها بهدف إستغلال الثروة السمكية وزيادة الإنتاج دون إلحاق الضرر بالمخزون السمكي والبيئة البحرية بإعتبار أن هذه الثروة هي مصدر طبيعي متجدد وتسعى الوزارة لإرساء القاعدة المادية والفنية من خلال بناء المشاريع السمكية التنموية وتوفير التسهيلات السمكية التي تساعد على زيادة الصادرات السمكية وتلبية متطلبات السوق المحلية من الاسماك الطازجة وتطوير الصناعات السمكية وتحسين طرق تحضير الاسماك باساليب علمية متطورة وتعمل على تطوير التعاونيات والجمعيات السمكية على الشريط الساحلي من خلال إيجاد التسهيلات.

دراسات شاملة

يعتبر زيد عبيد الزبيري- الباحث في مركز علوم البحار عدن ان القطاع السمكي من اكثر القطاعات الانتاجية القادرة على التطور والنمو بحكم ان الموارد السمكية ثروة متجدده ومتاحة للإستغلال ويشترط عبيد لذلك التطور ان يتم إستغلال الثروة السمكيه بطرق علمية سليمة تستند على نتائج الدراسات والبحوث العلمية التي تضمن تنمية مستدامة وإستغلال مناسب لهذه الموارد وذلك من خلال تنفيذ دراسات وبحوث علميه متكاملة تتعلق بوضعية مخازين الاسماك واللافقاريات البحرية ذات الاهمية الاقتصادية والوسط البيئي الذي تعيش فيه والظروف والعوامل المؤثرة في هذا الوسط البيئي وتغيراتها الشهرية والفصلية وعلاقة تلك التغيرات بوفره وديناميكية الموارد السمكية الساحلية والبحرية في المناطق المختلفه خلال فصول السنه.

ويشير الباحث في علوم البحار إلى أن دراسة البيئة البحرية تعني دراسة الوسط المائي وما يحتوي المحيط الحيوي للمياه الساحليه والبحريه بكل مكوناتها والتي تشمل الكائنات البحرية الحيوانية منها والنباتيه والغازات والمواد المذابة في المياه وما تحتويه السواحل وقاع البحر من أحياء بحرية وتربة ومواد صلبة وجميع موائل الاحياء الساحلية والبحرية.

ويقول - لقد أسندت مهام تنفيذ الدراسات والبحوث هذه إلى مراكز ابحاث علوم البحار ملفتاً إلى ان الدراسات التي نفذها مركز ابحاث علوم البحار بعدن وفرعيه بالمكلا حضرموت والحديدة تؤكد ان المياه الساحليه ومياه المنطقة الاقتصادية الخالصة في الجمهورية اليمنية تختزن كميات كبيرة من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية.

ضرورة ملحة

د/ أسامه إبراهيم الماس- دكتور في الأحياء البحرية - يوضح ان إدارة المصائد السمكية/ تعني الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينبغي ان يحقق المحافظة والاستغلال الأمثل للثروة السمكية ويؤكد ان معظم العناصر اللازمة للإدارة الجيدة لمصائد الأسماك تتطلب إستراتيجية تهدف بوضوح إلى تحقيق الاستدامة المتكامله وهي تحتاج إلى إنشاء مؤسسات للبحث تتولى إعداد معلومات موثوق بها وسن قوانين تشريعية كافية منبثقة من وحي دراسات علميه حديثه بما في ذلك تلك المتعلقه بالرصد الرادع والمراقبة والاشراف للعمليات.

ويضيف د/ الماس- أصبحت الاستقلالية في الجانب العلمي للإدارة لتقديم المشورة مع زيادة الشفافية والوضوح ضرورة ملحة ظهرت مؤخراً في مجال البحوث الموجهة نحو الإدارة.

الاصطياد الجائر

تواجه الثروة السمكية والأحياء البحرية وبيئاتها في العصر الراهن مخاطر حقيقية ومن أهم هذه المخاطر طبقاً لمبروك سعيد حنيش الباحث في مركز ابحاث علوم البحار بالمكلا- الأصطياد الجائر بكل انواعه والذي حسب الباحث يعد من أكثر التهديدات والناتج عن الزيادة الكبيرة في مجهودات الصيد والتي لا تتناسب مع الكميات الممكن اصطيادها وما ينتج عنه من تدهور للمخزون نتيجة لهذا الإفراط إلى جانب ذلك فإن من بين المخاطر التي تهدد الأحياء البحريه وفقاً لـ حنيش التلوث بكل انواعه النفطي العضوي وغيره وكذا تدمير البيئه الساحليه نتيجة لعمليات اتساع الرقعه العمرانية والتوسع الصناعي وهدم الصخور والشعاب المرجانية.

دراسات عدة أظهرت نتائج كانت غائبة

ويتفق معه الباحث زيد عبيد الزبيري والذي يصف البيئة البحرية والساحلية بما فيها سواحل الجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب بأنها تتميز بتنوع حيوي كبير وتحتوي على الكثير من المواقع والموائل ذات الأهمية بما تحتويه من الشعاب المرجانية والاعشاب البحرية واشجار الشورى إلى جانب إمتيازها بارتفاع الانتاجيه البيولوجيه نتيجة لعدة عوامل مهيئة ومساعدة لذلك .. ويلفت إلى ان البيئة البحريه في الجمهورية اليمنية يمكن إعتبارها بصورة عامة أنها لا تزال محتفظة بنقائها الطبيعي إلى حد كبير لكنه يقول هذا الحال قد لا يدوم طويلاً نتيجة لما تشهده البلاد من تطورات في مختلف مجالات الحياة والمتمثلة في زيادة المنشآت النفطية الصناعية في المناطق الساحلية والحركة العمرانية الواسعة في المدن الساحلية الكبيرة وتوسيع الموانئ البحرية الحالية وإنشاء المباني والمرافق السياحية على البحر وما سيترتب على ذلك من نفايات ومخلفات اضافة إلى مخاطر الاستغلال غير الرشيد للموارد السمكية من خلال الإصطياد غير الجائر وإزاء تلك المخاطر وغيرها الكثير التي تتهدد البيئة البحرية.

برامج عاجلة

يخلص - عبيد إلى ان الحل يكمن في إعداد خطة استراتيجية للإصطياد الساحلي التقليدي وإدخال وسائل ومعدات إصطياد ذات تكنولوجيا جيدة تتضمن تلك الخطه جملة من الإجراءات حسب اقتراح عبيد ومن أهمها تطوير وتعزيز الابحاث السمكية في المياه الساحلية من خلال دراسة مستويات الإصطياد الحالية من الاسماك والاحياء البحرية التجارية بمختلف انواعها التي تصاد للإصطياد الساحلي التقليدي ومدى تأثيرها على الموارد السمكية الساحلية بشكل عام وتنفيذ برامج بحثية عاجلة تستهدف مخازين الاحياء البحريه تتعرض منذ عدة سنوات لإصطياد جائر ومفرط مثل الشروخ الصخري - اللخم - الجمبري الساحلي وإتخاذ الاجراءات اللازمة على ضوء النتائج التي يتم الحصول عليها لإيقاف أي شكل من أشكال الاصطياد الجائر فوراً وكذلك إتخاذ إجراءات فعلية ملموسة لتنمية هذه الموارد ذات الاهمية الاقتصادية الكبيرة..

ويقترح ايضاً تنفيذ برامج بحثية لدراسة وتحديد فترة بيض ويرقات الشروخ الصخري والجمبري الساحلي خلال مواسم التكاثر في مناطق تواجدها في المياه الساحلية لتحديد مخازينها خلال السنوات القادمة ودراسة دورات حياتها وتنفيذ دراسات وبحوث علمية لوضع تقييم سريع لمخازين الاسماك السطحية والقاعية وتحديد الكميات الممكن اصطيادها سنوياً من كل صنف والعمل على تطبيق نتائج الدراسات والبحوث العلمية والتوصيات والمقترحات التي تصدرها المراكز البحثية بهدف تنمية الموارد السمكية وإستدامة إستغلالها العقلاني وحماية البيئة من التلوث وغيرها من المقترحات التي خلص اليها عبيد.

بداية النقلة

صالح سالم عوض - نائب مدير مركز ابحاث علوم البحار يوضح ان التنوع الحيوي الكبير الذي تتميز به مياهنا الاقليمية شكل اهتمام الكثير من المؤسسات العلمية العالمية وإن اولى الرحلات الاستكشافية الموثقة بدأت في القرن قبل الماضي وتوالت الرحلات الاستكشافية خلال القرن الماضي ولكنها كانت تتم على فترات متباعدة ولفترة محدودة وقد وضعت المعارف الأولية عن مياهنا الاقليمية ويشير إلى ان الاهتمامات المحلية بدأت في السبعينات من القرن الماضي ويقول لقد جاءت كضرورة لحماية الثروة البحرية بعد دخول شركات الاصطياد العالمية واستخدامها للوسائل الحديثة في مجال الاصطياد الا انها نتيجة للأوضاع الاقتصادية فقد كانت متواضعة وتعتمد على الدعم الخارجي ويضيف ومع تأسيس مركز ابحاث علوم البحار في ٨٣م شهدت الابحاث البحريه نقلة نوعية من أهم ميزاتها انها غطت مناطق أوسع من مياهنا الاقليمية وبالذات في خليج عدن والبحر العربي وفي معظم فصول السنة مما سمح بوجود معلومات كثيرة سنحت ولأول مرة بإعداد دراسات قيمة على بعض الاسماك والأحياء البحريه ودراسة البيئة البحرية ورافق هذه الفترة تأهيل الكثير من الكوادر الوطنية وصقل معارفها من خلال العمل مع الخبرات الأجنبية التي كانت موجودة لكن ذلك لم يلب احتياجات القطاع فمن الناحيه الجغرافية فقد اقتصرت المسوحات البحريه على خليج عدن وجزيرة سقطرى وحتى هذه المنطقة فقد اقتصرت المسوحات البحريه فيها على مساحات محددة وبالذات بعض المصائد التي يتركز فيها عمل شركات الاصطياد كما أنها ايضاً اقتصرت على الأعماق الصغيرة ولم تشمل الأعماق الكبيرة حيث تتواجد بعض الاسماك والاحياء البحرية الأخرى التي تعيش على الأعماق الكبيرة ومن الناحية الزمنية فقد كانت المسوحات البحرية تنفذ في فترات زمنية محدودة لم يتم تكرارها .

نخشى من هذا..

ويقول نائب مدير مركز ابحاث علوم البحار من الناحية العمليه فإن تلك الابحاث قد اقتصرت على جميع البيانات الاحصائية وعلى بعض التحاليل البيولوجية لأنواع مختارة ومحدودة من الأسماك والأحياء البحريه الأخرى ونتيجة لذلك فقد كانت المعلومات المجمعة مع وفرتها تعد من الناحية العلميه ناقصة حيث لا يمكن الاعتماد عليها في عمل دراسات علمية شاملة ومستوفاه كما ان المعلومات الإحصائية المجمعه من التعاونيات السمكية كانت هي الأخرى عشوائية ولم يتم اعتمادها على اسس علمية والأكثر من ذلك فإنها في الغالب غير واقعية ويضيف ومع ذلك الواقع كنا نخشى لو استمر الحال على ما وصل إليه ان يكون مصير الأبحاث السمكية الفشل ونخشى ان نفاجأ يوماً ما بخلو مياهنا الاقليمية وهي خالية من الأسماك والأحياء البحرية ولإيضاح المشكله يقول هذا الأمر ليس غريباً والشواهد على حدوث مثل ذلك في كثير من مصائد العالم كثيرة وللتأكد من ذلك يكفي ان ترجع إلى تقارير منظمة الزراعة والأغذية العالمية الفاو ويصل للقول غير أننا والحمد لله نعتز بإهتمام الحكومة بدور البحث العلمي في حماية الثروة السمكية وتنميتها ووضع الطرق العلمية الصحيحة لإستغلالها بما لا يؤثر على مخازينها وبيئتها.

مركز الأبحاث

يحتل مركز ابحاث علوم البحار مكانة متميزة بين سائر ومراكز ومؤسسات البحث العلمي اليمنية كونه معني بإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالموارد والبيئة البحرية اليمنية بهدف توفير البيانات والمعلومات العلمية الصحيحة لقيادة وزارة الثروة السمكية ويتكون المركز من العديد من الأقسام العلميه قسم الاحياء البحرية قسم علوم البحار قسم التكنولوجيا ويعم في المركز العديد من الكوادر المتخصصة وللمركز فرعين الأول في حضرموت والآخر في الحديدة وتتركز البرامج العلميه والبحثيه والخطط للمركز في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي دراسات الأحياء البحريه وتحديد المخزون السمكي وعلوم البحار والبيئة البحرية وأخيراً دراسات الاستزراع السمكي..

وقد أستطاع مركز علوم البحار في العام ١٩٩٥م القيام بمسح شواطئ خليج عدن لغرض تصنيف الموائل البحرية الساحلية من رأس ضربة علي عند الحدود اليمنية العمانية شرقاً وذلك بالشراكة مع احدى الشركات البريطانية وحتى باب المندب غرباً بالاضافة إلى مسح حالة تلوث الشواطئ كما انجز المركز العديد من الدراسات والابحاث منها المواصفات الجيولوجية للجزء الشمالي لخليج عدن وكذا ارخبيل سقطرى ٩١م - وتقرير الموارد وبعض الخصائص البيولوجية لاسراب الاسماك السطحية المصطاده بشباك الجر في سوط الماء في الساحل الشمالي من خليج عدن ٩١م ودراسات اخرى كثيرة على سبيل المثال دراسة حول الاستثمار الأمثل في مجال الثروة السمكية وكيفية زيادة الإنتاج السمكي ٩٧م وكذا دراسة عن الفاقد في الانتاج السمكي عند عمليات الاصطياد وتأثيراته البيئية وكيفية إستغلال الاسماك غير المرغوبة محلياً والأخرى غير المستغلة وغيرها من عشرات الدراسات والإبحاث التي يصعب حصرها هنا.

■ د/ أحمد الحضراني

تنويه

□ .. حدث خطأ غير مقصود في اللقاء الخاص برئيس جامعة ذمار بالصفحة السابعة في عدد أمس حيث وضعت صورة رئيس الجامعة السابق بدلا عن صورة الدكتور أحمد الحضراني /رئيس جامعة ذمار حاليا .. فمعذرة للقارئ الكريم.

مختصون:

الموارد السمكية بحاجة إلى برامج بحثية عاجلة